ESS RELEASE PRESS RELEASE

قطر تعيّن اللورد وولف في منصب قاض كبير في مركزها المالي الجديد

للنشر الفوري

الدوحة، في 22 مايو 2006

تمّ تعيين **اللورد وولف**، رئيس المحكمة العليا في إنكلترا وويلز سابقاً، في منصب رئيس محكمة في مركز قطر للمال الجديد.

ويعكس تعيين هذه الشخصية القضائية الرائدة، إلى جانب تعيين شخصيتين قضائيتين رفيعة المستوى في هيئة الاستئناف التابعة لمركز قطر للمال، عزم دولة قطر، التي تعتبر واحدة من أسرع دول الطاقة في العالم نمواً، على تقديم بيئة خدمات مالية مبنية على الثقة، والشفافية، ومبادئ السوق الحرة ذاتها المعتمدة في لندن ووال ستريت.

إن تعيين اللورد وولف رئيساً لمحكمة مركز قطر للمال من قبل مجلس الوزراء، يعزز مصداقية قطر على الصعيد الدولي، بعد تعيين السيد فيليب ثورب عام 2005، وهو مدير تنفيذي سابق في هيئة الخدمات المالية، في منصب رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال الجديدة ورئيسها التنفيذي، وتعيين أربعة منظمين ماليين عالميين يتمتعون بخبرة عالية، في عضوية مجلس إدارة هيئة التنظيم في سبتمبر 2005.

انضمّ اللورد هاري كينيث وولف أوف بارنز إلى Blackstone Chambers في أكتوبر 2005 للعمل في الوساطة القانونية والتحكيم. وكان قد عيّن قاضياً في المحكمة العليا عام 1979 وأصبح رئيس المحكمة الاستئنافية العادية عام 1992. كما شغل منصبي Master of the Rolls وهو ثالث أهم منصب قضائي في إنكلترا وويلز ورئيس المحكمة العليا في إنكلترا وويلز قبل أن يتقاعد في سبتمبر 2005.

وأعلنت قطر أيضاً عن ملء منصبين قضائيين آخرين:

- **ويليام بلير، مستشار الملكة –** رئيس هيئة الاستئناف
يعتبر ويليام بيلر رائداً بين مستشاري الملكة في مجال الأعمال المصرفية والمالية. وهو أستاذ زائر محاضر في القانون في كلية الاقتصاد في لندن. ويرأس بدوام جزئي محكمة الأسواق والخدمات المالية في المملكة المتحدة، التي تنظر في دعاوى الاستئناف التنظيمية بموجب القوانين التنظيمية الإصلاحية المطبقة في المملكة المتحدة.
كما ترأس جمعية نقابة المحامين التجاريين بين العامين 2003 و2005، ويرأس حالياً لجنة قانون النقد الدولية التابعة لجمعية القانون الدولية التي تتضمن أعضاء من مؤسسات دولية رائدة ملتزمة بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

- **مايكل توماس، مستشار الملكة –** عضو ورئيس مناوب في هيئة الاستئناف
مايكل توماس هو مدّعي عام سابق في هونغ كونغ، وهو متخصّص في القانون التجاري والبحري. ترافع السيد توماس أمام محاكم في إنجلترا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، ونيويورك، ولشبونة، وترأس مجالس تحقيق، وعمل كمحكّم في عدد كبير من دعاوى التحكيم.

فعليّاً، ستكون محكمة مركز قطر للمال هي المحكمة التجارية حيث يتم إصدار الأحكام في القضايا التي تشمل قوانين مركز قطر للمال؛ على سبيل المثال، حيث ينشأ نزاع بين شركة تأمين مخوّلة أو مصرف مخوّل من قبل مركز قطر للمال، وبين أحد عملائهما.

تنظر هيئة الاستئناف في دعاوى الاستئناف التي تطعن بقرارات هيئة تنظيم مركز قطر للمال؛ على سبيل المثال، الطعن في رفض منح رخصة تشغيل لمؤسسة مالية أو فرض عقوبات تأديبية نتيجة خرق قواعد هيئة التنظيم.

كما يؤدي أعضاء المحكمة وهيئة الاستئناف دوراً قيادياً في تطوير هذه القوانين والإجراءات الخاصة بكلا الهيئتين، وبشكل عام، بالتوافق مع التشريعات التي تؤثر على إنفاذ الأحكام، ومسائل القانون المقارن، والتحكيم، وفضّ النزاعات.

وبالتعليق على هذه التعيينات، قال فيليب ثورب:

"يسعدني أن يكون أفراد يتمتعون بهذه الخبرة والمكانة، قد اختاروا المشاركة في بناء مركز قطر للمال. إنه تصويت على الثقة في قطر وفي مركزها المالي الجديد، ودليل واضح على التزام حكومة قطر باحتضان هيئات تنظيمية وقانونية مستقلة وعالية المستوى لدعم نموّ الخدمات المالية في البلاد والمنطقة."

على مدى العقد الماضي، استثمرت قطر بقوة في التكنولوجيا والبنى التحتية لتصبح أهم منتج للغاز الطبيعي المسيّل في العالم وذلك في عالم توّاق إلى الطاقة. وقد دفع ذلك الدولة الخليجية الصغيرة إلى قمة التصنيفات العالمية من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتهدف قطر اليوم إلى إعادة استثمار ثروتها الغازية والنفطية، الأمر الذي يحتاج إلى 130 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع في قطاع الطاقة، والإنماء الصناعي، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية العامة. وهو عبارة عن برنامج تنويع وإنماء يقدّم مجموعة واسعة من الفرص إلى أكبر مصارف الاستثمار، والمصارف التجارية، وشركات إدارة الأصول، وشركات التأمين في العالم. أما تطوير مركز قطر للمال فهو جزء من برنامج تنوّع البلاد، وأداة لتشجيع تأسيس مؤسسات مالية في قطر، والتي من شأنها أن تساعد على التنوّع في مجالات أخرى.

إلا أن حكومة قطر تدرك أنه في منطقة لم تكن معروفة مسبقاً بشفافيتها الاستثمارية، لا شك أن المصداقية العالمية لأي مركز تعتمد على استقلالية وسلطة القضاة الذين ينظرون في القضايا ويفسرون القوانين.

وهذا الأمر صحيح أيضاً بالنسبة إلى هيئات التنظيم المالي عامة. فإذا حظي المركز بثقة الشركات العاملة فيه، ينبغي على هيئة التنظيم أيضا أن تتمتّع بخبرة، ومصداقية، وسلطة، واستقلالية ضرورية للقيام بمهامها على أكمل وجه.

لقد سبق وأصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال تسع رخص لبنوك ومؤسسات مالية، ولا يزال عدد كبير من الطلبات قيد الإجراء. وقد انخرطت مجموعة واسعة من المؤسسات في محادثات أوّلية مع مركز قطر للمال، الذي يتطور بسرعة كمركز للعمليات المصرفية الاستثمارية، والعمليات المصرفية التجارية والخاصة، وإدارة الأصول، والتأمين، ومؤسسات التأمين والمؤسسات المصرفية الإسلامية، وشركات القانون والمحاسبة، والمهن الأخرى ذات الصلة.

###

ESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE

ESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE

qatar
FINANCIAL CENTRE
REGULATORY AUTHORITY

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقرّه الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفّر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تمّ إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدّم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتخويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيّل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنيوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com